مجتمع

أمطار وسيول تخلّف 50 قتيلاً في وسط أفغانستان

أعلنت السلطات الأفغانية مصرع ما لا يقل عن 50 في موجة جديدة من الأمطار الغزيرة والسيول بوسط البلاد. وقال مسؤول الإعلام في إقليم غور، مولوي عبد الحي: «لا توجد معلومات عن عدد المصابين من جراء الأمطار التي تهطل منذ الجمعة، والتي أدت إلى قطع الطرق الرئيسية. السيول دمرت نحو ألفي منزل بالكامل، وألحقت أضراراً بأربعة آلاف منزل، وغمرت المياه أكثر من ألفي متجر في عاصمة الإقليم». وقبل أسبوع، كشفت سلطات أفغانستان عن مصرع 315 على الأقل جراء سيول ناجمة عن الأمطار الغزيرة في شمال البلاد. (قنا)

برد خريفي غير معتاد يجتاح أميركا الجنوبية

تجتاح موجة باردة مفاجئة أجزاءً من أميركا الجنوبية غير المعتادة مثل هذا الطقس في هذا الوقت من العام، متأثرة بسلسلة من الكتل الهوائية القطبية التي تتحرك فوق جنوب القارة. ويستعد مواطنو تشيلي لأشد موسم خريف برودة منذ أكثر من 70 عاماً، إذ انخفضت درجات الحرارة إلى درجة التجمد تقريباً، وأصدرت السلطات تنبيهات بشأن الطقس البارد في معظم أنحاء البلاد. ويُعَدّ ذلك أحدث مثال على الطقس المتطرف نتيجة تغير المناخ، إذ تجتاح موجة حارّة المكسيك حالياً، في حين تتعرض البرازيل لعواصف مطيرة. (أسوشييتد برس)

نفاد المخزونات الإغاثية في غزة

أعلن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية «أوتشا»، السبت، نفاد جميع مخزوناته الإغاثية في قطاع غزة، قائلاً «إنه لم يبق شيء تقريباً لتوزيعه في القطاع». وأوضح المكتب الأممي أن وضع المياه والصرف الصحي يتدهور بسرعة، مضيفاً أنه «مع حظر دخول المساعدات لا يمكن للناس اللجوء إلا إلى استخدام الأنقاض والنفايات لسد احتياجاتهم». ووصلت عشرات الشاحنات المحملة بالمساعدات الإنسانية، مساء الجمعة، إلى مخازن تابعة للأمم المتحدة في مدينة دير البلح (وسط)، بعد تفريغ حمولة أول سفينة مساعدات من الرصيف العائم على شواطئ القطاع. ولم يتضح بعد موعد توزيع تلك المساعدات على السكان. وحذر برنامج الأغذية العالمي، الجمعة، من أن «تصعيد النشاط العسكري الإسرائيلي في مدينة رفح يهدد بتوقف العمليات الإنسانية في قطاع غزة». وطالب بفتح نقاط عبور إضافية، واصفاً المعابر بأنها «شريان حياة للفلسطينيين». واحتل الجيش الإسرائيلي في 7 مايو/أيار، الجانب الفلسطيني من معبر رفح، ما أوقف تدفق المساعدات، فيما يواصل منذ نحو أسبوعين، إغلاق معبر كرم أبو سالم التجاري، وسط تحذيرات من كارثة إنسانية غير مسبوقة. وتواصل إسرائيل الحرب على غزة رغم صدور قرار من مجلس الأمن الدولي بوقف القتال، ورغم أن محكمة العدل الدولية طالبت بتدابير فورية لمنع وقوع أعمال «إبادة جماعية»، وتحسين الوضع الإنساني.
(قنا، الأناضول)

ينتظرون رغيفاً من الخبز خارج الخيمة (حسن جيدي/ الأناضول)

اليمن: الانقسام السياسي دمّر التعليم

تعز ـ **فخر العزب**

طالب القيادي في جماعة الحوثيين، محمد علي الحوثي، وزارة التربية والتعليم في حكومة صنعاء بمنح طلاب الصف الثالث الثانوي والتاسع الأساسي عشر درجات، كونهم عاشوا ولا يزالون يعيشون في ظروف الحرب منذ عام 2015، والتي تسببت أيضاً في تدمير عدد من المدارس. ويلخّص هذا الطلب حالة العبث السائدة في قطاع التعليم باليمن منذ بدء الحرب، سواء في مناطق سيطرة الحوثيين أو مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، حيث ألقت الحرب المندلعة منذ 9 سنوات بظلالها على العملية التعليمية التي شهدت تدهوراً ترافق مع تسرّب مئات آلاف الأطفال من المدارس.

وكشفت منظمات محلية ودولية أخيراً عن زيادة أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وبينما تشير أرقام محلية إلى تسرّب 3 ملايين طفل. كتبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» على منصة «إكس» في إبريل/ نيسان الماضي، أن أكثر من 4,5 ملايين طفل في اليمن يوجدون خارج المدرسة بسبب تداعيات الصراع. وقدّرت منظمة «إنقاذ الأطفال» وجود اثنين من كلّ خمسة أطفال خارج المدارس. ووفقاً للبيانات الرسمية، هناك أكثر من 2,6 مليون طفل يمني في سن التعليم خارج المدارس، بينهم 1,4 مليون من الإناث و1,2 مليون من الذكور، ويشكل مجموع هذين الرقمين نحو ربع عدد الأطفال اليمنيين في سن التعليم الذي يقدّر بـ10,8 ملايين طفل، أي أنّ طفلاً من كلّ أربعة أطفال في اليمن خارج المدرسة.

وأفرز الانقسام السياسي انقساماً في إدارات التعليم بين الحكومتين، ما ألقى بظلال سلبية على الواقع التدريسي في ظل وجود منهجين مختلفين، وضاعف الانقسام اتخاذ وزارة التربية في الحكومة الشرعية عام 2016، قرار إلغاء الامتحانات الوزارية للصف التاسع، وتعديل آلية امتحانات الصف الثالث الثانوي، ما تسبب في فجوة في مستوى التعليم بين مناطق الحكومتين.

وقالت منظمة «يونيسف» في عام 2020، إن «عدد المدارس التي توقفت عن العمل بسبب الحرب بلغ أكثر من 2500، دُمر نحو 66 في المائة منها بسبب العنف المباشر، وأُغلقت 27 في المائة منها، في حين تُستخدم 7 في المائة منها لأغراض عسكرية أو أماكن لإيواء نازحين».

وشهدت مناطق سيطرة حكومة صنعاء توقيف رواتب المعلمين، وإجبارهم على العمل من دون أجور، ويقدّر عدد هؤلاء بـ172 ألفاً، أما في مناطق سيطرة حكومة عدن، فتتراوح الرواتب بين 30 و70 دولاراً. ولا تتوفر الكتب الدراسية في محافظات عدة، ويضطر المواطنون إلى طباعتها على حسابهم الشخصي، أو شرائها من الأسواق. وتعطي الاختلالات الأمنية وحالات النزوح مبررات لأولياء الأمور من أجل عدم إلحاق أطفالهم بالتعليم، خصوصاً الإناث، علماً أن هذا الأمر يتأثر أيضاً باستخدام طرفي الصراع الأطفال والمعلمين في العمليات العسكرية.

يقول سمير أحمد، وهو معلم في مناطق سيطرة الحوثيين، لـ«العربي الجديد»: «ألزمت بالعمل من دون راتب منذ عام 2016، وكنت أحصل على نصف راتب يُصرف في شكل استثنائي مرة أو مرتين سنوياً، ما جعلني أضطر إلى العمل أيضاً في مدرسة أهلية لتوفير أبسط الاحتياجات التي تجعلنا على قيد الحياة». يضيف: «هناك تدمير ممنهج للعملية التعليمية من خلال تعديل المناهج الدراسية وتعديلها لتتلاءم مع أهداف كل طرف. وفرضت جماعة الحوثي أفكارها المذهبية والطائفية على الطلاب، ما يهدد مستقبل الأجيال القادمة التي تتربى على ثقافة الموت، ويجري إعدادها للتجنيد في صفوف الجماعة. وساهم هذا في زيادة نسبة التسرّب من التعليم، والذي يظهر في تقلّص عدد الملتحقين بالجامعات».

ويقول خبير التدريب التربوي مكرم عبد الله علي لـ«العربي الجديد»: «حاول المانحون الدوليون وضع خطط لاستراتيجية انتقالية موحدة تحظى بتمويل دولي لدعم التعليم ليكون نوعاً من الاستجابة الإنسانية، لكنها واجهت معضلات وتحديات سياسية وأيديولوجية كثيرة. لذا تعتمد الدول المانحة على المنظمات الناشطة على الأرض في رسم الخطط وتنفيذ البرامج التعليمية».

يتابع: «إصلاح العملية التعليمية يبدأ بإلزام المانحين والمنظمات الدولية حكومتي صنعاء وعدن بوضع ميثاق شرف ومبادئ مهنية تبعد التعليم عن الصراعات السياسية والمناطقية والمذهبية، ووضع خطط في الموازنات لتمويل التعليم الأساسي والثانوي، ومنح المعلمين رواتب تكفي لتوفير احتياجاتهم».

مظاهر التدمير

منذ اندلاع الحرب في عام 2015، توقف تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم في اليمن، ويعتبر التعليم الاساسي اكبر المتضررين، ومن بين مظاهر التدمير الانقسام في رسم الخطط والاستراتيجيات البديلة التي تراعي الأزمات وحالات الطوارئ، وانصراف حكومتي صنعاء وعدن عن الاهتمام بالتعليم لحساب تمويل الحرب.

تحقيق

قبل العدوان الإسرائيلي، كانت بلدة بيت حانون تشتهر بين بلدات قطاع غزة بكثرة المزروعات، إذ تنتشر النباتات في شوارعها، لكن سكانها لا يجدون الطعام حالياً بسبب الحصار المفروض عليهم

حصار بيت حانون

الاحتلال يمنع الماء والطعام عن الآلاف

غزة ـ **امجد ياغي**

تحاصر قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي بلدة بيت حانون في أقصى شمال قطاع غزة منذ أسبوع كامل، وتسيطر على جميع مداخل البلدة ومخارجها، وتمنع السكان من مغادرتها بالتزامن مع استمرار العمليات العسكرية على مناطق شمال القطاع، التي تتركز على بلدة ومخيم جباليا.

تضم بيت حانون عشرات الآلاف من الأشخاص، والكثير منهم كانوا نازحين عادوا إلى البلدة عقب انتهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في الشمال منتصف الشهر الماضي، لكن هؤلاء جميعاً معرضون حالياً لخطر الموت، ويعيش أغلبهم في وضع إنساني صعب تحت الحصار المشدد.

ووصلت استغاثات عدة من سكان البلدة إلى المنظمات الإنسانية المحلية وإلى المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، تفيد بمحاصرة البيات الاحتلال لكل مداخل بيت حانون، وأنه لا يصل إليهم طعام أو شراب منذ أسبوع كامل، وباتوا يعيشون على أعتاب الموت، بينما تطلق طائرات الاستطلاع الإسرائيلية النار على أي شخص يقترب من مداخل البلدة. وتزيد المخاطر مع عدم وجود أية وسيلة للرعاية الطبية في المنطقة بعد تدمير جيش الاحتلال مستشفى بيت حانون، وتوقف المركز الصحي الصغير الذي كان يتولى مهام الإسعافات الأولية، بينما يخشى سكان البلدة أن يكثف الاحتلال إطلاق النار، فيوقع مصابين وشهداء بينهم.

ولليوم السابع على التوالي، واصلت قوات الاحتلال سيطرتها على شارع الهوجا في وسط مخيم جباليا، وعلى مستشفى اليمن الذي كان يضم مئات النازحين، وكذلك جنوب حيّ القصاصيب، ومنطقة تل الزعتر، ومنطقة مدارس وكالة «أونروا» المعروفة باسم منطقة حمدان، وشارع العجارمة، وهو بذلك يحتل جميع الطرق المؤدية إلى بيت حانون.

ودمر الاحتلال كل أبراج الإرسال الخاصة بشبكات الاتصالات الفلسطينية في المنطقة، ما يفاقم من أزمة السكان الذين لا يملكون حتى التواصل مع ذويهم، ولا يملكون وسيلة لطلب النجدة. من بين هؤلاء إبراهيم المصري (40 سنة) وهو أحد المصابين المحاصرين داخل بيت حانون.

أصيب المصري قبل أسبوعين بالقرب من الطريق الشرقي لبلدة جباليا، وقد تلقى العلاج في مستشفى كمال عدوان، وهو المستشفى الوحيد الذي يعمل في محافظة شمال قطاع غزة، لكنه كان يجب عليه أن يظل على تواصل مع طبيبه المعالج لأنه تعرض لإصابة بالغة في ساقه، نتج عنها قطع في بعض أوردة العضلات، كذلك سببت التهابات شديدة.

يقول المصري لـ«العربي الجديد»: «البلدة محاصرة من كل الاتجاهات، فمن الاتجاه الشمالي يقع معبر بيت حانون (إيريز) على بعد كيلو متر واحد، ولا أحد يستطيع الاقتراب منه، لأن المنطقة كلها تحولت إلى منطقة عسكرية، والمنازل القريبة كلها مدمرة، ومن الشرق، حوّل الاحتلال المنطقة إلى منطقة عازلة، وتوجد فيها عشرات الآليات العسكرية، ومن الناحية الغربية للبلدة التي تضم المداخل، فُرض حصار مشدد على مسافة تقدّر من كيلومترين من المدخل الرئيسي، وبالتالي لا نستطيع حتى الاقتراب». يضيف: «عشرات المصابين مثلي في البلدة يحتاجون إلى العلاج الدوري، لكنهم الآن بلا شيء، كذلك نعاني من الجوع والعطش، فمنذ أيام لم يدخل إلى البلدة شيء. أعاني من آلام إصابتي مع معاناتي من الجوع والعطش، كذلك تواصل طائرات الاستطلاع الإسرائيلية التحليق بكثافة، وأصواتها تزيد توترنا».

ويوضح المصري أن «عدداً من سكان البلدة كانوا نازحين داخل مدارس تتبع وكالة (أونروا) في مخيم جباليا، وعند إسقاط طائرات الاحتلال المناشير الخاصة بالإخلاء، لم تصف بلدة بيت حانون كمنطقة قتال، أو توجه أوامر لسكانها بالمغادرة، لذا عاد الكثير من النازحين إلى البلدة، التي عاد إليها كثيرون سابقاً بعد انتهاء العملية العسكرية للاحتلال في المنطقة الشهر الماضي».

وفي 15 إبريل/ نيسان الماضي، نفذ الاحتلال عملية عسكرية في بلدة بيت حانون، واقتحم عدداً من المدارس التي تؤوي النازحين، واعتقل العشرات بعد أن جردوهم من ملابسهم، وحوّل مراكز الإيواء إلى مراكز تحقيق، وجرى التحقيق مع المئات، بمن فيهم النساء والأطفال، قبل إجبارهم على النزوح باتجاه مخيم جباليا ومناطق في مدينة غزة. لكن بعد ثلاثة أيام، انسحبت قوات الاحتلال من البلدة، وعاد كثير من سكانها الراغبين في البقاء فيها رغم الدمار الذي حل بمعظم المباني، ويقيم الآلاف حالياً داخل مدرستين، هما مدرسة مهدية الشوا الثانوية للبنين ومدرسة غازي الشوا الأساسية. نزحت عبير أبو الفضل (46 سنة) مع نحو 15 فرداً من عائلتها إلى إحدى المدارس التي تعرضت لدمار جزئي، وباتت تؤوي النازحين، وتؤكد أن محاولاتهم للحصول على المياه باءت بالفشل على مدار خمسة أيام، لكون أقرب مصدر للمياه يوجد بالقرب من مدخل البلدة، وقوات الاحتلال تمنع الاقتراب منه. تقول أبو الفضل لـ«العربي الجديد»: «لو استمر هذا الحصار أياماً إضافية، سيكون لدينا شهداء. هناك نساء لا يستطعن إرضاع أطفالهن بسبب نقص الطعام، ونعيش من دون أي مصدر للمياه، وهذا الحصار كان مفاجئاً، فلم يتم تحذيرنا سابقاً حتى نتخذ احتياطاتنا، وقوات الاحتلال تعلم أننا عدنا إلى البلدة لأنه لا مكان يؤوينا خارجها».

ومع دخول الشهر الثامن على التوالي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، صُنفت بلدة بيت حانون إحدى أكثر بلدات وقرى القطاع تعرضاً للتطهير العرقي، وتجاوزت نسبة التدمير فيها 90 في المائة، استناداً إلى تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، وهي أول بلدة تعرضت للتدمير المباشر، وإجبار سكانها على النزوح، كذلك كان مستشفى بيت حانون التخصصي أول مستشفى في قطاع غزة يخرج عن الخدمة.

داخل إحدى الخيام التي نصبها سكان بيت حانون بالقرب من منازلهم في «شارع المصريين» يوجد عماد الكفارنة (56 سنة) حالياً، وكان قد غادر البلدة الشهر الماضي بعد العملية العسكرية الإسرائيلية، ثم عاد برفقة خمسة من أفراد أسرته لأنهم لم يجدوا مكاناً يؤويهم في المنطقة الشمالية شبه المدمرة بالكامل، ما جعله يفضل العودة إلى بيت حانون، لكنه يعاني مع أسرته من الجوع، ويؤكد أن الطعام المتوافر شارف على النفاد، إذ كان يملك كمية أغذية قليلة اشتراها من سوق مخيم جباليا قبل عشرة أيام، قبل تدمير السوق في العملية الإسرائيلية الحالية.

يحاصر جيش الاحتلال جميع مداخل بيت حانون (مصطفى الخروف/ الأناضول)

تسيطر قوات الاحتلال على جميع الطرق المؤدية إلى بيت حانون

صُنفت بيت حانون إحدى أكثر بلدات قطاع غزة تعرضاً للتدمير

%90

نسبة الدمار في بلدة بيت حانون حسب تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي في غزة.

نساء مخيم عين الحلوة يتضامنّ مع غزة

تطالب نساء مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة، ويشاركن في حملات تهدف إلى تخفيف معاناة أهل القطاع

صيدا ـ **انتصار الدنان**

جددت نساء شاركن في اعتصام تضامني مع أهل قطاع غزة نظمته جمعية زيتونة للتنمية وجمعية البرامج النسائية في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، رفع الصوت للمطالبة بوقف الحرب، وعودة النازحين إلى بيوتهم واستئناف الحياة في أنحاء القطاع.

وأبدت المشاركات أسفهن لعدم الاستماع للمناشدات التي تطلق منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي لوقف الحرب على غزة، والتي طاولت البشر والحجر، وإنهاء الإبادة الجماعية التي ينفذها العدو الصهيوني في حق الأبرياء، والتي يقلن إن «العالم يتفرج عليها بدم بارد، وعلى تجويع أهل غزة وقتلهم بالتدمير الممنهج لكل شيء يتواجد فوق الأرض وتحتها».

وسبق أن أطلقت حملات في مخيم عين الحلوة هدفت إلى المساهمة في تخفيف معاناة الأهل في غزة، ودعم صمودهم في مواجهة العدو، وتكريس مبادئ التكافل بين أبناء الأمة كي يحمل الجميع الهمّ والقضية، ويوصلون رسالة تفيد بأنهم مع أبناء غزة، ولن يقفوا متفرجين حيال التنكيل والتجويع.

تقول هناء خالد مبروكة، المتحدرة من بلدة المزرعة بقضاء عكا الفلسطيني، لـ«العربي الجديد»: «لم نعد نستطيع تحمل المشاهد المؤلمة على شاشات التلفزيون وسط الصمت الدولي الرهيب، إذ يتعرض الغزيون لأبشع أنواع العنف والقتل والتهجير، ويواجهون انعدام الغذاء والمأوى والدواء وحليب الأطفال، فالمواد الغذائية تكاد أن تكون شبه معدومة في ظل عدم إدخال كميات منها إلى غزة، بسبب حصار الاحتلال الصهيوني وتتعمّد قواته استهداف كمياتها أو استهداف العاملين المكلفين بإيصالها، لذا لا بدّ أن نرفع الصوت ونضغط على المؤسسات الدولية للعمل للوقف الإبادة الجماعية التي تحصل في حق شعبنا». تضيف: «كنا نعتقد سابقاً بأن وقع النكبة التي حصلت قبل 76 عاماً كبير جداً، في ظل معرفتنا بالم اللجوء وما حصل خلال هذه النكبة. لكننا اكتشفنا أن ما يحصل في غزة حالياً وسط صمت عربي ودولي أكبر وأعظم مما حصل سابقاً. عرفنا اليوم لماذا لجأ الشعب الفلسطيني إلى دول مجاورة، فهو واجه افتقاد الأمان والة الموت في حروب العدو الصهيوني. ما يحصل في غزة مصيبة يجب أن تتوقف كي تعود الحياة إلى غزة، ويعود الناس إلى بيوتهم والأطفال إلى مدارسهم. نعلم أن الجرح والوجع كبيرين، لكن شعبنا في غزة فضل الصمود على أن يلجأ مرة ثالثة كي لا يتعرض لإهانة، كما حصل لنا في الشتات».

وتقول إيمان المصري، المتحدرة من بلدة نحف بقضاء صفد، لـ«العربي الجديد»: «شاركت في هذا الاعتصام من أجل مساندة ودعم أهل غزة، والتنديد بالمذبحة التي تحصل في حقهم. تحصل الحرب في غزة أمام مرأى العالم من دون أن تصدر أي مؤسسة أو دولة قراراً يضغط على العدو الصهيوني لوقف العدوان، والإبادة الجماعية التي لم تحصل في التاريخ ولم نشهد مثيلاً لها. جئنا لنرفع صوتنا، ونناشد كل المؤسسات الدولية العمل سريعاً من أجل وقف الجريمة التي تحصل في حق أبناء غزة الذين يحاربهم العدو بكل الوسائل. يقتلهم ويمنع عنهم الدواء ويقصف المستشفيات، ويمنع دخول الغذاء والماء». تختم: «فلسطين لنا، والعدو الصهيوني اغتصب أرضنا وطردنا منها. سنستردها بالقوة لأنها أرضنا».

وتقول زينات نصار، المتحدرة من بلدة كفر قاسم بفلسطين: «أشارك في هذا الاعتصام من أجل التضامن مع الأهل في غزة الذين يتعرضون منذ أشهر لإبادة ممنهجة عدوانية ينفذها العدو الصهيوني أمام عيون العالم. نطالب المؤسسات العاملة في الشأن الإنساني بأن تضغط على العدو من أجل إصدار قرار بوقف إطلاق النار وإدخال المواد الغذائية التي يمنع العدو الصهيوني إدخالها إلى غزة كي تُخضع شعبنا، وتجبره على ترك غزة واللجوء إلى دول مجاورة. لكن شعبنا لم يستسلم أمام هذه الإبادة، ولن يترك أرضه مهما حصل». تتابع: «يواجه شعبنا في غزة الأسلحة الفتاكة للعدو الصهيوني، ولا يملك أي مكان آمن لإيوائه، فالعدو استهدفهم حتى في مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) والمستشفيات والمساجد، كما لحق بهم إلى الخيام. وأمام ما يحصل في غزة، ومنع كل ما يحتاجه شعبنا من مستلزمات حياتية، نقول للعالم الذي يرى ويسمع كل ما يحدث في غزة أنه يجب أن يتحرك بسرعة من أجل وقف الإبادة الجماعية التي ينفذها العدو. ونطالب أيضاً بإدخال المواد الغذائية اللازمة بكميات كافية لوقف المجاعة وإدخال المواد الطبية التي يحتاجها المرضى، خاصة، وإعادة الحياة إلى غزة».

الاعتصام في مخيم عين الحلوة (العربي الجديد)

تطالب بوقف الحرب في غزة (العربي الجديد)

أجهزة الأمن الليبية تعتقل متورطين في جرائم جنائية قديمة

تنشط الأجهزة الأمنية في ليبيا في متابعة ملف الجرائم الجنائية السابقة عبر تنفيذ اعتقالات بحق المتهمين الفارين في مختلف أنحاء البلاد، وبعض تلك الجرائم يعود إلى أكثر من عشر سنوات

طرابلس ـ **أسامة علي**

قبل أكثر من عامين، فتحت الأجهزة الأمنية الليبية، سواء التابعة لسلطات الغرب أو الشرق، ملف الجرائم مجهولة الفاعلين، وأطلقت حملات ملاحقة للمتهمين الفارين منذ سنوات، وأعلنت القبض على أعداد منهم. وأعلنت مديرية أمن النواحي الأربعة، جنوب شرق طرابلس، الأسبوع الماضي، القبض على 21 متهماً، بالتزامن مع إعلان مديرية أمن بنغازي القبض على متهم في قضية قتل جرت قبل أربع سنوات. وفي طرابلس، ادى القبض على متهم مطلوب منذ سنوات في جرائم تتعلق بالممنوعات والمخدرات إلى القبض على أفراد من شبكة لبيع الحبوب المخدرة في عدد من أحياء العاصمة. وشهدت الأشهر الأولى من العام الحالي متابعة واسعة لمتهمين ومتورطين في جرائم وقعت قبل سنوات، وجرى القبض على عدد منهم، وأدين بعضهم قضائياً بالسجن، كما في إعلان جهاز البحث الجنائي في بنغازي اعتقال عناصره أحد الهاربين من السجون منذ 11 عاماً، والذي كان يقضي عقوبته على خلفية واقعة قتل. كما ألقى عناصر من مديرية أمن العاصمة طرابلس القبض على متهم في جريمة قتل تعود إلى عام 2016، وفي واقعة أخرى، قبض على متهم بقتل ابن عمه في عام 2020.

تزايدت الحملات الأمنية أخيرا في ليبيا (محمود تركية/ فرانس برس)

قبضت الجهات الأمنية على عشرات المتورطين في جرائم جنائية سابقة

تجرى عمليات القبض بناء على بلاغات لدى الشرطة أو أوامر من النيابات

وتعد الملفات الجنائية المتصلة بالجرائم الكبرى، كالمقابر الجماعية في ترهونة، أو الاعتداءات التي نفذتها المجموعات الإرهابية التي نشطت في البلاد خلال السنوات الماضية، من بين الوثائق المتصلة، ففي أغسطس/آب الماضي، كشف رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبدالحميد الدبيبة عن القبض على قيادي في تنظيم «داعش» متورط في التخطيط وقيادة العمليات الإرهابية التي استهدفت مقر المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مايو/أيار 2018، والمؤسسة الوطنية للنفط في سبتمبر/أيلول، ومقر وزارة الخارجية في ديسمبر/كانون الأول من العام نفسه. وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أعلن جهاز أمني تابع لوزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية القبض على أحد عناصر مليشيا «الكانيات»، وهو من الشخصيات البارزة في المليشيا المتورطة في قضية المقابر الجماعية بمدينة ترهونة خلال عامي 2019 و2020.

وطوال العام الماضي، لم تتوقف الجهات الأمنية عن الكشف عن القبض على متورطين في جرائم جنائية سابقة، بعضها يعود إلى أكثر من عشر سنوات، وإحالتهم إلى الجهات ذات الاختصاص، سواء الشرطية أو القضائية. وهي خطوات يصفها الناشط المدني إبراهيم الناجح بـ«المهمة»، ويطالب باستمرارها لتعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب.

ويوضح الناجح لـ«العربي الجديد» أن «عمليات القبض تلك مؤكد أنها تجرى إما بناء على بلاغات سابقة لدى مراكز الشرطة أو أوامر من النيابات، وبعد مرور عام ونصف عام تقريباً على بدايتها، يجب أن تكون هناك خطة عمل واضحة لدى النيابات بعد أن تكون معالم قضية الملفات الجنائية قد تكاملت، فهل لدى الأجهزة الأمنية خطط واضحة لمتابعة ملفات تلك الجرائم؟». ويضيف: «لا نعلم على وجه التحديد ما هو مصير المقبوض عليهم، خاصة الذين يُقبض عليهم في شرق البلاد. هل يُعرضون على الجهات القضائية، وهل هناك تنسيق فعلي بشأن حملات القبض هذه، فمثلاً في ما يخص الشخصية المتورطة في مقابر ترهونة العائدة لمليشيا الكانيات، هل شاركت أجهزة أمن بنغازي في الادلاء بمعلومات عن وصوله إلى مناطق غرب ليبيا حتى يُقبض عليه؟ إن حدث هذا فهو أمر مبشر، وإن ثبت عكسه فهذا يعني أن ملف الجرائم السابقة لا يزال رهن المكافآت السياسية، وأن عمليات القبض تجرى وفقاً لمواقف أطراف الصراع».

ويعلق المحامي بلقاسم القمودي قائلاً لـ«العربي الجديد» إن «رفع سقف الآمال لا يبدو مناسباً في ظل ظروف البلاد الحالية، والحديث عبر خطاب يشي بأن الدولة مستقرة، وأن أجهزتها يمكنها أن تتحرك بحرية، هو خطاب مثالي أكثر من كونه واقعياً، لكني أعتقد أن ما تحققه أجهزة الأمن اليوم مهم، وخطوة في الطريق الصحيح».

ويشيد القمودي بجهود الأجهزة الأمنية في مختلف أنحاء البلاد مضيفاً: «في حال استمر العمل على هذه الوتيرة، فسيكون هذا إنجازاً كبيراً، ويجب أن تتمدد ملاحقة الجرائم السابقة الخاصة بالقتل والسرقة والتعديات الأخرى لتشمل مناطق أخرى غير المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي، وأن يضم مناطق الجنوب خصوصاً، وهذا سيبعث شعوراً يعزز الاطمئنان بين الناس، بينما يختلف الوضع في خصوص القضايا الجنائية الكبرى، كالمجازر والمقابر الجماعية المتصلة بأطراف الصراع، ومن الحكمة أن يؤجل النظر فيها إلى مراحل لاحقة لضمان عدم خسارة الاستقرار النسبي الحاصل حالياً في الجهازين الأمني والقضائي».

لعبة فتيات على شاطئ البحر (محمد عابد/فرانس برس)

أطفال غزة

لحظات فرح تقاوم قسوة العدوان

تلهو بـ«السكوتر» قرب الركام (محمد عابد/فرانس برس)

تضرر جميع سكان قطاع غزة من العدوان الإسرائيلي المتواصل وتداعياته الكارثية، لكن الضرر على الأطفال مضاعف، وفي بعض الحالات لا يمكن تخيل حجمه أو تبعاته، فقد فقدَ أكثر من 10 آلاف طفل حياتهم، وأصيب أكثر من ضعف هذا الرقم، وبات عشرات الآلاف مهجرين، والكثير منهم يعيشون في خيام لا تتوفر فيها أدنى مقومات الحياة الأساسية.

فقد بعض الأطفال ذويهم أو أصدقاءهم وجيرانهم، كما فقد الكثير منهم منازلهم، ومدارسهم، ومعها أغراضهم الشخصية وألعابهم، وفقدوا الأمن والاستقرار. وآلاف من أطفال غزة حالياً مضطرون إلى القيام بمهام لا تتحملها أجسادهم الصغيرة، مثل توفير الطعام والماء لأسرهم، أو رعاية أفراد أصغر من عائلاتهم.

رغم كل ذلك، ما زالت هناك مظاهر لهو طفولية في القطاع شبه المدمر، وما زال الأطفال يتمسكون بالحياة من خلال ممارسة ألعاب بسيطة، أو أنشطة عفوية، وبعضهم يحافظ على سلامة لعبته المفضلة، ويحملها معه في كل نزوح جديد.

في كل مركز إيواء أو تجمع خيام في قطاع غزة، من رفح إلى خانيونس ودير البلح، ستجد الأطفال يتجمعون لممارسة ألعابهم، ويحاولون الترويح عن أنفسهم بما يتوفر من وسائل، وإن لم تتوفر لهم أية وسائل، فإنهم يخترعونها، أو يلجؤون إلى الألعاب الجماعية التي لا تحتاج إلى أدوات ومستلزمات، كما يحرص بعضهم على الاستمتاع بمياه البحر في حال كان مأوى أسرته قريباً من الشاطئ، حتى إن بعضهم يستغلون ركام المنازل المدمرة في اللعب.

(العربي الجديد)

يلعب مع شقيقه الأصغر بين الخيام (مجدي فتحي/Getty)

متعة السباحة في الصيف (حسن جودي/الأناضول)

لعب جماعي في مدرسة الإيواء (دعاء الباز/الأناضول)

يستغلون كل ما يتوفر للعب (فرانس برس)